وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ، نَحْوِ «يَا غُلَامُ يَعْمُرَا»[١]
وَنَحْوِ «بِشْرٍ» تَابِعِ «الْبَكْرِيِّ» وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ[٢]

كلُّ ما جاز أن يكون عطفَ بيانٍ ، جاز أن يكون بدَلاً ، نحو : « ضَرَبْتُ أبا عبد الله زيداً » .

واستثنى المصنفُ من ذلك مسألتين ، يتعين فيهما كونُ التابع عطفَ بيانٍ[٣] :

---

(١) « وصالحاً » مفعول ثان مقدم على عامله ، وهو قوله « يرى » الآتى « لبدلية » جار ومجرور متعلق بصالح « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عطف البيان ، ونائب الفاعل هذا هو المفعول الأول « فى غير » جار ومجرور متعلق بيرى ، وغير مضاف ، و « نحو » مضاف إليه « يا » حرف نداء « غلام » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « يعمرا » عطف بيان على غلام تبعاً للمحل ؛ فقد علمت أنه مضموم اللفظ ، وأن محله نصب .

(٢) « ونحو » معطوف على نحو فى البيت السابق ، ونحو مضاف و « بشر » مضاف إليه « تابع » نعت لبشر ، وتابع مضاف و « البكرى » مضاف إليه « وليس » فعل ماض ناقص « أن » مصدرية « يبدل » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر اسم ليس « بالمرضى » الباء زائدة ، والمرضى : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

(٣) ضبط ابن هشام وغيره المسائل التى يتعين فيها أن يكون التابع عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا ، بأحد أمرين ؛ الأمر الأول : أن يكون التابع غير مستغنى عنه ، الأمر الثانى : أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع فى مكان المتبوع ، والمسألتان اللتان ذكرهما الناظم وبينهما الشارح من أفراد الضابط الثانى ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يوضع يعمرا مع كونه منصوباً موضع غلام المنادى ، ولا يصلح أن يوضع بشر مع كونه علماً وليس مقترناً بأل موضع البكرى ، ولم يتعرضا لتأصيل الضابط الأول ، ولا التمثيل له ، ومن أمثلته أن يكون التابع مشتملا على ضمير والمتبوع جزء من جملة واقعة خبراً =

الأولى : أن يكون التابع مفرداً ، معرفة ، معرباً ؛ والمتبوع مُنَادًى ، نحـو : « يا غُلَامُ يَعْمُرَا » فيتعين أن يكون « يعمرا » عطفَ بيانٍ ، ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأن البَدَلَ على نِيَّةِ تكرار العامل ؛ فكان يجب بناء « يعمرا » على الضم ؛ لأنه لو لُفِظَ بـ « يا » معه لكان كذلك .

الثانية : أن يكون التابع خالياً من « أل » والمتبوعُ بأل ، وقد أُضِيفت إليه صفةٌ بأل ، نحو : « أَنَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٍ » ؛ فيتعين كون « زيد » عطفَ بيانٍ ، ولا يجوز كونُه بدلا من « الرجل » ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ؛ فيلزم أن يكون التقدير : أَنَا الضَارِبُ زَيْدٍ ، وهو لا يجوز ؛ لما عرفت فى باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بأل لا تضاف إلا إلى ما فيه أل ، أو ما أُضِيفَ إلى ما فيه أل ، ومثل « أَنَا الضاربُ الرجلِ زَيْدٍ » قولُه :

٢٩٣ — أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

= وليس فى هذه الجملة ضمير يربطها بالمبتدأ ، نحو : « على سافر بكر أخوه » فإنه يتعين أن يكون « أخوه » عطف بيان على بكر ، ولا يجوز أن يكون بدلا .

٢٩٣ — البيت للمرار بن سعيد الفقعسى .

اللغة : « التارك » يجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى صير وجعل ، فيحتاج مفعولين ، ويجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى خلى ، فلا يحتاج إلا مفعولا واحداً « البكرى » نسبة إلى بكر بن وائل « بشر » هو بشر بن عمرو بن مرثد ، وكان قد قتله سبع ابن الحسحاس الفقعسى ، ورئيس بنى أسد يوم ذاك خالد بن نضلة الفقعسى جد المرار ، لذلك فخر بمقتل بشر «ترقبه» تنتظر خروج روحه ؛ لأن الطير لا تهبط إلا على الموتى ، وكنى بذلك عن كونه قتله .

المعنى : يقول : أنا ابن الرجل الذى ترك بشراً البكرى تنتظر الطير موته لتقع عليه .

الإعراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف ، و « التارك » =

فبشر : عطفُ بَيَانٍ ، ولا يجوز كونه بدلا ؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير : « أنَا ابْنُ التَّارِكِ بِشْرٍ » .

وأشار بقوله : « وليس أن يبدل بالمرضيِّ » إلى أنَّ تجويز كَوْنِ « بِشْرٍ » بدلا غيرُ مَرْضِيٍّ ، وقَصَدَ بذلك التنبيه على مذهب الفَرَّاء والفارسى[1] .

* * *

= مضاف إليه ، والتارك مضاف ، و « البكرى » مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « بشر » عطف بيان على البكرى « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل نصب : إما مفعول ثان للتارك ، وإما حال من البكرى « ترقبه » ترقب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الطير ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل نصب حال من الطير « وقوعا » حال من الضمير المستتر فى ترقبه .

الشاهد فيه : قوله « التارك البكرى بشر » فإن قوله « بشر » يتعين فيه أن يكون عطف بيان على قوله « البكرى » ، ولا يجوز أن يجعل بدلا منه ؛ وقد أشار الشارح العلامة إلى وجه امتناعه والخلاف فيه .

(١) مذهب الفراء والفارسى جواز إضافة الوصف المقترن بأل إلى العلم ، وذلك نحو : « أنا الضارب زيد » وعلى هذا يجوز فى « أنا ابن التارك البكرى بشر » أن يجعل بشر بدلا ؛ لأنه يجوز عندهم أن تقول : أنا ابن التارك بشر — بإضافة التارك الذى هو وصف مقترن بال إلى بشر الذى هو علم — ومعنى هذا أنه يجوز إحلال التابع محل المتبوع ، ومتى جاز ذلك صح فى المتبوع الوجهان : أن يكون عطف بيان ، وأن يكون بدلا ، لكن مذهب الفراء والفارسى غير مقبول عند المصنف وجمهرة العلماء ، لاجرم لم يجيزوا فى « بشر » إلا وجهاً واحداً ، وهو أن يكون عطف بيان ، ولهذا تجد المصنف يقول « وليس أن يبدل بالمرضى » .